مجلة معهد الإمام الشاطبي

استدراكات ابن عقيلة المكي في كتابه (الزيادة والإحسان في علوم القرآن) على السيوطي في كتابه (الإتقان في علوم القرآن)

أ.د. إياد بن سالم بن صالح السامرائي

الأستاذ بقسم اللغة العربية –كلية التربية
جامعة سامراء

- من مواليد عام ١٣٩٥هـ بمدينة بغداد بالعراق.
- نال شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية كلية التربية بجامعة تكريت عام ١٤٢٤هـ بأطروحته: "**اختلاف الرواة عن نافع: دراسة لغوية**"، كما نال شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٣١هـ بأطروحته: "**ظواهر الرسم في مصحف جامع الحسين في القاهرة: دراسة لغوية موازنة بكتب رسم المصحف والمصاحف المخطوطة القديمة**".
- من أعماله المنشورة: " **ظواهر كتابية في مصاحف مخطوطة**" بالاشتراك مع أ.د. غانم قدوري الحمد، "**الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة، للناشري: دراسة وتحقيق** ".
- البريد الشبكي:

hatem_tamimi@yahoo.com

م.م. اعتماد بنت إسماعيل الدوري

التدريسية في التعليم الثانوي لمديرية تربية صلاح الدين التابعة لوزارة التربية – العراق

- من مواليد عام ١٣٩٣هـ بمدينة سامراء بالعراق.
- تخرجت في كلية التربية بجامعة تكريت بمدينة تكريت عام ١٤٣١هـ.
- نالت شهادة الماجستير من قسم علوم القرآن كلية التربية بجامعة سامراء عام ١٤٣٦هـ بأطروحة: "**البرامج الإلكترونية الخادمة للقرآن الكريم وأحكامها الفقهية**".
- من أعمالها المنشورة: "**البرامج الإلكترونية الخادمة للقرآن الكريم وحكم مس المصحف فيها**"، "**السواك بين المنظور الفقهي والمنظور العلمي** ".
- البريد الشبكي:

taqitammi@yahoo.com

الملخص

لم تخفت عزيمة أهل العلم على مر العصور في التفقه بمعاني القرآن الكريم، وكشف أسراره، وبيان علومه، فكان من أبرز من اعتنى بالتصنيف في علومه في القرن التاسع الهجري الحافظ جلال الدين السيوطي(٩١١هـ) في كتابه (**الإتقان في علوم القرآن**)، الذي ضمَّنه ثمانين نوعًا من تلك العلوم، ثم صار هذا الكتاب مرجعًا رئيسًا يستقي منه من جاء بعده، إلى أن جاء في القرن الثاني عشر العلامة ابن عقيلة المكي(١١٥٠هـ) ليعقد العزم على التصنيف في علوم القرآن ويجد أن أحسن الكتب المؤلفة فيه هو كتاب الإتقان، فأودع فيه جُلَّ ما في الإتقان، وزاد عليه قريبًا من ضعفه من أنواع علوم القرآن، وعلى تلك الزيادة منه على الإتقان سمَّاه (**الزيادة والإحسان في علوم القرآن**)، ومع تلك الزيادات نجد أن لابن عقيلة في كتابه وقفات تقويمية واستدراكات على السيوطي في كتابه (**الإتقان في علوم القرآن**)، فقد يظهر لعالم ما لا يظهر لعالم آخر، فيصحح له وجهته، ويستدرك ما فاته من التحقيق في مسألة ما، وحصول المقصود منها، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن يكون ذلك الاستدراك على صواب، فكان من المهم الوقوف على مسائل الاستدراكات لبيان الرأي الراجح منهما، مستدلين على ذلك البيان بالأدلة النقلية والعقلية -إن وجدت-، فجاء هذا البحث مبينًا مسائل تلك الاستدراكات التي أودعها ابن عقيلة في كتابه (الزيادة والإحسان) على السيوطي في كتابه (الإتقان).

الكلمات المفتاحية: ابن عقيلة، استدراكات، السيوطي، الزيادة والإحسان، الإتقان.

المقدّمة

الحمد لله حق حمده، والصلاة على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن والاه، ومن اتبعه وسار على نهجه واهتدى بهديه.

أمَّا بعد:

فإنه لا يخفى على مسلم ما لكتاب الله العزيز من منزلة رفيعة سامية لدى أهل العلم، الذين أخذوا على عاتقهم خدمة كتاب الله والعناية الفائقة به، وقد كان رسول الله ﷺ يوجه أصحابه لفهمه، وجلاء ما يُشكل عليهم منه، ويعلمهم إياه، وقد بلغوا رتبة عظيمة في حرصهم على تعلمه، فضلًا عمَّا كانوا يسألونه في ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه، وعلومه، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]، ولم تخفت عزيمة أهل العلم على مر العصور في التفقه بمعانيه، وكشف أسراره، وبيان علومه، وكان من أبرز من اعتنى بالتصنيف في علومه في القرن التاسع الهجري الحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) في كتابه(الإتقان في علوم القرآن)، الذي ضمَّنه ثمانين نوعًا من تلك العلوم، جمعها نهلًا عمَّن ألَّف قبله في تلك العلوم، ثم صار هذا الكتاب مرجعًا رئيسًا يستقي منه من جاء بعده، إلى أن جاء في القرن الثاني عشر العلامة ابن عقيلة المكي(١١٥٠هـ)، ليعقد العزم على التصنيف في علوم القرآن ليجد أن أحسن الكتب المؤلفة فيه هو كتاب الإتقان فلما وقف عليه، واطلع على ما اشتمل عليه من العلوم، حداه ذلك إلى أن يحذو على منواله، وينسج كتابًا على مثاله، ليودع فيه جُلَّ ما في الإتقان، ويزيد عليه قريبًا من ضعفه من أنواع علوم القرآن، ولأجل تلك الزيادة منه على الإتقان سمَّاه (الزيادة والإحسان في علوم القرآن) الذي حوى على مئة وأربعة وخمسين نوعًا من أنواع علوم القرآن، ومع تلك الزيادات نجد أن لابن عقيلة في كتابه(الزيادة والإحسان في علوم القرآن) وقفات تقويمية واستدراكات

على السيوطي في كتابه (الإتقان في علوم القرآن)، فقد يظهر لعالم ما لا يظهر لعالم آخر، فيصحح له وجهته، ويستدرك ما فاته من التحقيق في مسألة ما، وحصول المقصود منها، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن يكون ذلك الاستدراك على صواب، فكان من المهم الوقوف على مسائل الاستدراكات لبيان الرأي الراجح منهما، مستدلين على ذلك البيان بالأدلة النقلية والعقلية -إن وجدت-، فجاء هذا البحث مبينًا مسائل تلك الاستدراكات في أربعة مباحث على حسب أقسام أنواع علوم القرآن، وهي:

المبحث الأول: استدراكات ابن عقيلة في موضوعات نزول القرآن على السيوطي في إتقانه.

المبحث الثاني: استدراكات ابن عقيلة في موضوعات تدوين القرآن على السيوطي في إتقانه.

المبحث الثالث: استدراكات ابن عقيلة في موضوعات قراءة القرآن على السيوطي في إتقانه.

المبحث الرابع: استدراكات ابن عقيلة في موضوعات تفسير القرآن على السيوطي في إتقانه.

ومن أهمية كتابي(الإتقان)، و(الزيادة والإحسان) اللذين يُعدان أكبر موسوعتين في علوم القرآن إلى الآن تأتي أهمية المشروع الدراسي للموازنة بين هذين الكتابين النفيسين، بغية إبراز جهود عالمينا الجليلين، ولا سيما تلك الاستدراكات الحاصلة من ابن عقيلة في (الزيادة والإحسان) على السيوطي في (الإتقان).

وكان من أسباب اختيارنا لموضوع البحث: أن ما ذكره ابن عقيلة في مقدمته من حذوه على منوال السيوطي، وزيادته عليه بما جادت به قريحته، وسعة علمه[(١)]،

(١) ينظر: الزيادة والإحسان لابن عقيلة ١/ ٩٠.

جعلنا نأخذ على عاتقنا القيام بدراسة الموازنة بين الكتابين، وكذا أننا لم نجد دراسة سابقة لهذا الموضوع.

ولأنَّ كتاب الإتقان كان ولا يزال المرجع الرئيس لكل من أراد البحث في أنواع علوم القرآن، فقد أُنشأت له طبعات عدة لم يحظ فيها بطبعة علمية دقيقة متقنة إلا ما نهض به مركز الدراسات القرآنية في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، إذ وضع خطة علمية دقيقة لتحقيقه وطباعته، ليخرج الكتاب بحُلَّة جديدة في نسخة مُنقَّحة مزيدة في التحقيق العلمي المتقن بسبعة مجلدات، وهي التي اعتمدناها في دراستنا.

أما كتاب الزيادة والإحسان فقد اعتمدنا نسخة الإصدار الثاني من مركز تفسير للدراسات القرآنية في الرياض والتي أصلها رسائل جامعية في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ثم طبعت في جامعة الشارقة كإصدار أول بعد إعدادها للنشر، فهي أيضًا نسخة قائمة على التحقيق العلمي المتقن الذي يُقدِّم للقارئ، ولا سيما الباحث ما ينشده منه، ومن ذلك النص الصحيح، وما يحتاجه من تخريج.

ونسأل الله تعالى أن يتقبل عملنا هذا، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، ويكون في صحائف أعمالنا يوم الدين، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

الباحثان

المبحث الأول

استدراكات ابن عقيلة في موضوعات نزول القرآن على السيوطي في إتقانه

ظهرت من ابن عقيلة وقفات تقويمية على بعض ما ذكره السيوطي في الإتقان في مسائل تخص موضوعات نزول القرآن، وقد بلغت المسائل التي استدرك ابن عقيلة فيها على السيوطي في موضوعات نزول القرآن ثماني مسائل، هي:

أولا: في علم الآيات المكية في السور المدنية، والآيات المدنية في السور المكية، نقل السيوطي قول ابن الفرس (ت ٥٩٧هـ) أن سورة(براءة) مدنية إلا آيتين: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ إلى آخرها [١٢٨-١٢٩]، ثم عَقَّبَ عليه بالقول: «غريب، كيف وقد ورد أنهما آخر ما نزل! » [(١)].

نقل ابن عقيلة قول ابن الفرس، وتبعه بقول السيوطي، ثم حرَّرَ القول فيه، بأن ابن الفرس لعله أراد أنها مكية حُكمًا، لكونها خطابًا لأهل مكة، فحكمها مكي، ثم أوضح بأن هاتين الآيتين هي آخر ما نزل نسبيًّا، لا آخر ما نزل حقيقة، ذلك لأنَّ المشهور أن آخر ما نزل هو قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: ١]، وآية الربا، وأن لا تعارض لكون كل هذه الآيات هي آخر ما نزل، وقال: «وهو صادق من زمن الفتح إلى حجة الوداع، فكل ما نزل في تلك المدة فهو من أواخر ما نزل» [(٢)].

نقول: والذي يظهر أن تعقيب السيوطي في محله، فهو يستغرب القول بأنَّ الآيتين الأخيرتين من سورة التوبة مكيتان، مع أنه أورد القول -ولا يعني هذا أنه يتبناه- بأنهما آخر ما نزل من القرآن، بمعنى أن الأمر مستبعد جدًّا، لأنَّه لو قيل بأن

(١) الإتقان، للسيوطي ١/ ٨٨، وينظر: زاد المسير، لابن الجوزي ٢/ ٢٣٠، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ٨/ ٣٠١، ونسب أبو حيان في البحر المحيط هذا القول للجمهور ٥/ ٣٦٥.

(٢) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٢٢٦.

الآيتين نزلتا في أول العهد المدني لاستُبعد ذلك، لما ورد من القول بأنهما آخر ما نزل أو من آخر ما نزل؛ فكيف إذا قيل بأنهما مكيتان؟! فهو أشد إغرابًا وأبعد تأويلاً، وقد أجاب ابن عقيلة بأنَّ مراد ابن الفرس لعله هو كونها مكية حكمًا، وهذا محتمل، لكن الأصل والمعهود عند الإطلاق على السورة بأنها مكية أي زمن النزول، وهو الذي حكم به السيوطي من خلاله على قول ابن الفرس، أما تعقيب ابن عقيلة فمجرد توجيه وتأويل لقول ابن الفرس خلاف المعهود والمتبادر للذهن عند وصف السور بأنها مكية أو مدنية.

أما مسألة الخلاف في تعيين آخر ما نزل من القرآن فهو خارج هذه المسألة، ولا يخفى على السيوطي مدى الخلاف فيها، ولم يتبنَّ القول الذي ذكره في معرض نقد كلام ابن الفرس، وإنَّما أراد أنَّه قول وارد على المسألة كما تقدم، قال البيهقي: «هذا الاختلاف يرجع -والله أعلم- إلى أنَّ كلَّ واحدٍ منهم أخبر بما عنده من العلم، أو أراد أن ما ذكر من أواخر الآيات التي نزلت، والله أعلم»[(١)]، وهذا الرأي يُزيل الإشكال فيما اختُلف فيه بين العلماء حول آخر ما نزل من القرآن، والله تعالى أعلم.

ثانيًا: في المسألة نفسها، و التعقيب نفسه كان رد ابن عقيلة على المسألتين، ذكر السيوطي أن هناك من استثنى من سورة (براءة) المدنية: قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﴾ [التوبة: ١١٣]، فإنها مكية، ذلك أنها نزلت في قوله ﷺ لأبي طالب: «**لأستغفرن لك ما لم أُنه عن ذلك**» [(٢)]، وهو من رواية الإمام أحمد، والبخاري في صحيحه[(٣)].

(١) دلائل النبوة، للبيهقي ٧/ ١٣٩.

(٢) ينظر: الإتقان، للسيوطي ١/ ٨٨.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، تتمة مسند الأنصار، حديث المسيب بن حزن، رقم الحديث: ٢٣٦٧٤، ٣٩/ ٧٨، والبخاري من حديث المسيب، قال: «لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ، فوجد عنده أبا جهل بن هشام، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، قال رسول الله ﷺ لأبي طالب: «**يا عم،**=

عارض ابن عقيلة هذا القول بإيراده ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس ﷺ: أنها نزلت لما خرج النبي ﷺ معتمرًا وهبط من ثنية عُسفان، فرأى قبر أمه واستأذن في الاستغفار لها، فقال بعد إيراده ذلك: «فهذا يعارض أنها نزلت بمكة، ولا يمكن الجمع بتعداد النزول لكونه يبعد أنه للنبي ﷺ بعد أن ينهى في قضية أبي طالب يسأل» (١).

وهذا الحديث هو جزء من حديث طويل أخرجه الطبراني في معجمه الكبير(٢)، وقد تحقق منه مُحقق كتاب الزيادة والإحسان فانتهى إلى أنَّه ضعيف، وقال فيه ابن كثير في تفسيره: «حديث غريب وسياق عجيب» (٣).

نقول: وكيف لابن عقيلة أن يعارض قول السيوطي بحديث لم يتحقق من صحته؟ فهو قد عارض الحديث الصحيح الذي استدل به السيوطي بحديث ضعيف رواه الطبراني!

وبهذه المعارضة لم يكن استدراك ابن عقيلة على السيوطي في مكانه، بل قد جانب الصواب في هذا الاعتراض، وكان الأجدر به أن يحقق القول فيه.

ثالثًا: في علم الحضري والسفري، نقل ابن عقيلة عن السيوطي أن من السفري خاتمة (النحل): ﴿ وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ ﴾[النحل: ١٢٦]

= **قل: لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله** » فقال أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه، ويعودان بتلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا الله، فقال رسول الله ﷺ: «**أما والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك**» فأنزل الله تعالى فيه: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﴾ [التوبة ١١٣] الآيَةَ»، كتاب : الجنائز، باب: إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله ، رقم الحديث: ١٣٦٠، ٢/ ٩٥، وفي ثلاثة مواضع أخرى.

(١) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) رقم الحديث: ١٢٠٤٩، ١١/ ٣٧٤.

(٣) ٤/ ٢٢٣.

استشهادًا بما أخرجه البيهقي في (الدلائل) والبزار في مسنده عن أبي هريرة أنها نزلت بأحد والنبي ﷺ واقف على حمزة حين استشهد[١].

فعدَّ السيوطي أنَّ الموضع في أُحُد هو سفري، وهذا ما استدركه عليه ابن عقيلة، فقال: «وليس من هذا النوع، لأنَّ أُحدًا من المدينة» [٢].

فاعتراض ابن عقيلة كان باعتبار أنَّ هذا المكان داخل ضمن حدود المدينة، فلا يُعدُّ من السفري، وجبل أُحد من حيث الموقع بينه وبين المدينة قرابة ميل في شماليِّه[٣]، فبهذا كان من الممكن تحمُّل اعتباره من السفري.

رابعًا: في المسألة نفسها، و التعقيب نفسه كان رد ابن عقيلة على المسألتين، نقل ابن عقيلة عن السيوطي أنَّ سورة (اقرأ) تُعد من السفري أيضًا،

لأنها نزلت بغار حراء[٤]، وذكر السيوطي أنَّ هذا القول لما جاء في الصحيحين [٥].

قال ابن عقيلة مُستدركًا على هذا القول للسيوطي: «إنَّ سورة "اقرأ" من السفري لا يتم، لأنَّ حراء من مكة» [٦].

فوجه استدراك ابن عقيلة على قول السيوطي إنَّه عدَّ حراء داخلة ضمن حدود مكة، وكما هو معروف فإنَّ حراء هو جبل من جبال مكة على بعد ثلاثة أميال عنها [٧].

---

(١) ينظر: مسند البزار، رقم الحديث: ٩٥٣٠، ١٧/ ٢١، ودلائل النبوة، للبيهقي ٣/ ٢٨٨، والإتقان، للسيوطي ١/ ١٢٧-١٢٨، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٢٨٠.

(٢) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٢٨١.

(٣) ينظر: معجم البلدان، لشهاب الدين الرومي ١/ ١٠٩.

(٤) ينظر: الإتقان، للسيوطي ١/ ١٣٥، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٢٨١.

(٥) صحيح البخاري، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟رقم الحديث: ٣، ١/ ٧، وكتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى ٣]، رقم الحديث: ٤٩٥٣، ٦/ ١٧٣، وكذا في موضع ثالث، وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم الحديث: ١٦٠، ١/ ١٣٩.

(٦) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٢٨١.

(٧) ينظر: معجم البلدان، لشهاب الدين الرومي ٢/ ٢٣٣.

نقول: إنَّ محل النزاع هو في تحديد السفر ومسافته، فعلى قول الجمهور في مسافة السفر وأنه في حدود ٨٠ كم، فإنَّ حراء عن مكة ليس بسفر، وكذا جبل أُحد عن المدينة، ويظهر أنَّ تعقب ابن عقيلة كان على هذا الأساس، وفي المقابل كأن السيوطي يرى أن كون هذه المواضع خارج نطاق المدن يجعل الذهاب لها أشبه بالسفر، والله تعالى أعلم.

خامسًا: في علم الفراشي والنومي، نقل ابن عقيلة ميل السيوطي لرأي الرافعي أن القرآن كله نزل في اليقظة، وقد فسر ما ورد في بعض الروايات (أنَّه أُغمي عليه)، أو غفى إغفاءة وقت نزول سورة(الكوثر)، فحمل ذلك على الحالة التي كانت تعتريه عند نزول الوحي، ويقال لها برحاء[(١)] الوحي[(٢)].

قال ابن عقيلة: «ما ذكر من حمل النزول على اليقظة دون النوم ليس متجهًا، فإنَّه قد صح نزول الوحي منامًا، وقد تقدم في علم (أول ما نزل) أنَّ سورة (اقرأ) نزلت أولًا منامًا على النبي ﷺ، ثم نزلت يقظة» [(٣)].

وكان لابن عقيلة تحقيقٌ في هذه المسألة، وإثباته هذا كان مستنده رواية الكلاعي، وابن سيد الناس في سيرتيهما[(٤)]، خرج بها ابن عقيلة أنَّ ما جاء النبي ﷺ

---

(١) برح: وأصل التبريح المشقة والشدة، يقال برح به إذا شق عليه، ومنه (ضربًا غير مبرح) أي غير شاق، ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير ١/ ١١٣.

(٢) ينظر: الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة، للرافعي ٨٨-٨٩، وينظر: الإتقان، للسيوطي ١/ ١٥٣-١٥٤، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة١/ ٢٨٨- ٢٨٩.

(٣) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٢٨٩.

(٤) جزء من هذه الحديث الطويل: «فجاءني وأنا نائم بنمط من ديباج فيه كتاب، فقال: اقرأ، قلت: ما أقرأ؟ فغتني به حتى ظننت أنه الموت، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: ما أقرأ؟ فغتني به حتى ظننت أنه الموت، ثم أرسلني فقال: اقرأ، قلت: ما أقرأ؟ فغتني به حتى ظننت أنه الموت، ثم أرسلني فقال: اقرأ، قلت: ماذا أقرأ؟، ما أقول ذلك إلا افتداء منه أن يعود لي بمثل ما صنع، قال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾ [العلق: ١-٥]، فقرأتها ثم انتهى فانصرف عني وهببت من نومي، فكأنما كتبت في قلبي كتابًا» الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ﷺ والثلاثة الخلفاء، لأبي الربيع الكلاعي ١٦٤-١٦٥=

في المنام كان توطئة لوحي اليقظة في حديث سيدتنا عائشة في بدء الوحي ونزول سورة (اقرأ) حال يقظة رسول الله ﷺ، فلا تعارض، لجواز الجمع بينهما بوقوعهما معًا [١]، وهو رأي ابن سيد الناس[٢] الذي أورده ابن عقيلة في تحقيقه للمسألة[٣]، وكذا هو رأي ابن كثير[٤].

ذكر محقق الزيادة والإحسان أن ما ذكره الرافعي ومن بعده السيوطي هو في غاية الإجادة، وأنَّ اعتراض ابن عقيلة بما استدل عليه ومن سبقه من العلماء من رواية الكلاعي وغيره أمرٌ غير ثابت، فقد يوحى إليه ﷺ منامًا، لكنه غير القرآن[٥].

نقول: لم يكن لابن عقيلة في تعقيبه على السيوطي من مستند من صحاح السنن، بل مستنده رواية الكلاعي وابن سيد الناس، وذلك أمرٌ غير ثابت، وميل السيوطي لرأي الرافعي أنَّ القرآن كله نزل في اليقظة هو مما يستقيم القول به، لحمل تفسير ما ورد في بعض الروايات (أنَّه أُغمي عليه)، أو غفى إغفاءة وقت نزول سورة (الكوثر)، أنَّها الحالة التي كانت تعتريه عند نزول الوحي، ويقال لها برحاء الوحي، والله تعالى أعلم.

سادسًا: في علم ما تأخر حُكمُه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حُكمِهِ، ذكر السيوطي أمثلة عدة على الشطر الأول منه- ما تأخر حُكمه عن نزوله-، منها ثلاث آيات[٦]، تعقَّبه عليها ابن عقيلة، وهي: قوله تعالى:﴿سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾

= وعيون الأثر، لابن سيد الناس ١/ ١٠٤، وهي كذلك من رواية الذهبي في تاريخ الإسلام ١/ ٥٤١، وابن كثير في سيرته ١/ ٤٠٢.

(١) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ١٧١.

(٢) ينظر: عيون الأثر، لابن سيد الناس ١/ ١٠٧-١٠٨.

(٣) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ١٧٠.

(٤) ينظر: السيرة النبوية، لابن كثير ١/ ٤٠٤.

(٥) ينظر: هامش رقم ٧، ١/ ٢٩٠.

(٦) ينظر: الإتقان، للسيوطي ١/ ٢٣٩-٢٤٠.

[القمر:٤٥]، ثم ساق روايةً للطبراني أخرجها في معجمه الأوسط، عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: «لما نزلت﴿ سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ [القمر: ٤٥] قلت: أي جمع هذا؟ فلما كان يوم بدر، رأيت رسول الله ﷺ وبيده السيف مصلتًا، وهو يقول: ﴿سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾»[(١)]، وقوله: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٞ مِّنَ ٱلۡأَحۡزَابِ﴾ [القصص:١١]، ثم أورد قول قتادة: «وعده الله وهو يومئذ بمكة أنه سيهزم جندًا من المشركين فجاء تأويلها يوم بدر أخرجه ابن أبي حاتم» [(٢)] وقوله: ﴿قُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَمَا يُبۡدِئُ ٱلۡبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾[سبأ:٤٩]، مُتبِعًا هذه الآية بتفسير ابن مسعود لقوله تعالى:﴿جَآءَ ٱلۡحَقُّ﴾ بأنه السيف[(٣)]، ثم ذكر أنَّ هذه الآية مكية وهي متقدمة على فرض القتال، وساق ما يؤيد تفسير ابن مسعود-حسب قوله- مما أخرجه الشيخان من حديثه أيضًا: «دخل النبي ﷺ مكة يوم الفتح، وحول البيت ستون وثلاث مئة نصب فجعل يطعنها بعود في يده، ويقول:﴿وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا﴾ [الإسراء: ٨١]، و﴿ قُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَمَا يُبۡدِئُ ٱلۡبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ: ٤٩] »[(٤)].

استدرك ابن عقيلة على السيوطي في قوله هذا مع التمثيل له بهذه الآيات الثلاث بقوله: «والظاهر أنها ليست منه، بل هي وعدٌ يأتي، فحكمها ثابت من حال نزولها، وهو الإيمان بمضمونها، وظهورها يأتي في وقت مستقل كما أخبر الله ﷻ»[(٥)].

(١) باب: العين، من أسمه علي، رقم الحديث: ٣٨٢٩، ٤/ ١٤٥.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم، رقم الحديث: ١٨٣٢٨، ١٠/ ٣٢٣٦، وينظر: الإتقان، للسيوطي ١/ ٢٣٩.

(٣) ينظر: الإتقان، للسيوطي ١/ ٢٤٠، وذكر السيوطي بأنها مما أخرجه ابن أبي حاتم، ولم نقف عليه في تفسيره.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: المغازي، باب: أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح ؟، رقم الحديث: ٤٢٨٧، ٥/ ١٤٨، وكتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿ وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا﴾ [الإسراء:٨١]، رقم الحديث: ٤٧٢٠، ٦/ ٨٦، ومسلم في صحيحه، كتاب: الجهاد والسير، باب: إزالة الأصنام من حول الكعبة، رقم الحديث: ١٧٨١، ٣/ ١٤٠٨.

(٥) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٣٣٤.

نقول: واستدراك ابن عقيلة هنا، هو مما يستقيم القول به، فدلالة الآيات الثلاث هي وعدٌ يأتي، أي إنَّه إخبارٌ غيبي من الله تعالى في موعدة وعدها الله للمسلمين، أما ما ذهب إليه السيوطي فهو تحمُّل في غير موضعه، ذلك أنَّه استدل على قوله في الآية الأولى بقول عمر رضي الله عنه الذي لا يدل على تأخر حكم، بل لا يدل من الأساس على أنَّ الآية فيها حُكم، وما استدل به في الآية الثانية من قول قتادة يثبت أنَّ فيها وعدًا من الله، أما استدلاله في الآية الثالثة على تفسير ابن مسعود، واعتماده له، لا يثبت، فقد اقتصر عليه دون الرجوع لتفسير غيره من المفسرين بما لا يدل على جنوحه لهذا الرأي، فقد فسَّر مقاتل بن سليمان قوله تعالى: ﴿جَآءَ ٱلۡحَقُّ﴾ أنَّ الحق هو الإسلام(١) وفسره الطبري، والقرطبي، أنه القرآن ووحي الله، مستندين في ذلك على تفسير قتادة(٢)، والبغوي أنَّه القرآن والإسلام(٣)، وابن كثير بأنه جاء الحق من الله والشرع العظيم مستشهدًا في تفسيره برواية الشيخين ذاتها التي عضَّد السيوطي بها تفسير ابن مسعود(٤)، فكان كل ما في هذه الآيات الثلاث هو إخبار من الله، وليس فيها أي حُكم، والله تعالى أعلم.

سابعًا: في الشطر الثاني من العلم ذاته- ما تأخر نزوله عن حكمه- ذكر السيوطي أن من أمثلته آية الجمعة، فهي مدنية ، والجمعة فُرِضت بمكة، معترضًا في ذلك على قول ابن الفرس إنَّ إقامة الجمعة لم تكن بمكة قط(٥) بقوله: « يرُدُّه ما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: «كنت قائد أبي حين ذهب بصره، فكنت إذا خرجتُ به إلى الجمعة فَسمِعَ الأذان يستغفر لأبي أمامة

(١) ينظر: تفسيره ٣/ ٥٣٨.
(٢) ينظر: تفسير الطبري ٢٠/ ٤١٩-٤٢٠، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٤/ ٣١٣.
(٣) ينظر: تفسيره ٣/ ٦٨٥.
(٤) ينظر: تفسيره ٦/ ٥٢٧.
(٥) ينظر: الإتقان، للسيوطي ١/ ٢٤٢.

أسعد بن زُرارة، فقلت: يا أبتاه أرأيت صلاتك على أسعد بن زُرارة كلما سمعت النداء بالجمعة، لِمَ هذا؟ قال: أي بُنيَّ كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله ﷺ من مكة» (١).

بعد نقل ابن عقيلة قول السيوطي، وردِّهِ على قول ابن الفرس مستشهدًا برواية عبد الرحمن، اعترض ابن عقيلة على قول السيوطي وردَّ عليه من وجهين:

١- صحح ابن عقيلة قول ابن الفرس، مستشهدًا بما روى عبد الرزاق (ت٢١١هـ) عن محمد بن سيرين، قال: «اجتمع أهل المدينة قبل أن يقدمها رسول الله ﷺ ، وقبل أن تنزل الجمعة، فقالت الأنصار: إن لليهود يومًا يجتمعون فيه كل سبعة أيام، وللنصارى مثل ذلك، فهلموا نجعل لنا يومًا نجتمع فيه، فنذكر الله ونصلي ونشكره، فجعلوه يوم العروبة-والعروبة يوم الجمعة- واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة، فصلى بهم يومئذٍ، وأنزل الله تعالى بعد ذلك: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾[الجمعة ٩] » (٢).

استدل ابن عقيلة بهذه الرواية على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد، فهداهم الله ﷻ إليه(٣).

٢- بيَّن ابن عقيلة أن رواية عبد الرحمن بن كعب بن مالك لا تدل على أنها فرضت بمكة، بل تدل على أنَّ أسعد بن زرارة أول من صلى الجمعة بالمدينة، يؤيد ذلك رواية عبد الرزاق من أنَّ ذلك كان اجتهادًا منهم، فوافقهم النبي ﷺ، ثم ذكر ابن عقيلة استدلالًا آخر، أنه لم يُنقل أنَّ النبي ﷺ جمع بمكة، بل كانت أول جمعة جمع في بني سالم بالمدينة بمن معه من المؤمنين في خامس يوم من وصوله المدينة(٤).

---

(١) الإتقان ١/ ٢٤٢- ٢٤٣، وقد أختصره السيوطي، ينظر: سنن ابن ماجه، كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: في فرض الجمعة، رقم الحديث: ١٠٨٢، ١/ ٣٤٣.

(٢) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٣٣٧- ٣٣٨، والرواية فيها اختصار من قبل ابن عقيلة، ينظر: مصنف عبد الرزاق، كتاب: الجمعة، باب: أول من جمع، رقم الحديث: ٥١٤٤، ٣/ ١٥٩.

(٣) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٣٣٨.

(٤) قال ابن كثير في السيرة النبوية ٢/ ٢٩٩: «فكانت أول جمعة صلاها رسول الله ﷺ بالمسلمين بالمدينة، =

نقول: إنَّ اجتماع أهل المدينة واجتهادهم في صلاة وشكر وتسبيح، لا يدل على فرضيتها ما لم ينزل فيها حكم إلهي قرآني، ثم إن ما نُقل عن النبي ﷺ أنَّه قد صلى أول جمعة في المدينة في بني سالم بعد وصوله إليها، لا يُثبت القول على أنه لم يصلها في مكة قبلها، ثم إنَّ ردَّ ابن عقيلة على السيوطي بقوله: إنَّ رواية عبد الرحمن بن كعب لا تدل على أنها فرضت بمكة، مما لا يستقيم القول به، ذلك أنه كان من الممكن أن تكون قد فرضت في مكة، وتبعهم المسلمون على تأديتها في المدينة قبل قدوم النبي ﷺ إليها، والله تعالى أعلم.

ثامنًا: في علم أسماء سور القرآن، بحث السيوطي في مسألة اختصاص كل سورة بما سُميت به-كما تقدم في المبحث الثاني- لكنه لم يحقق القول فيه، فاستدرك عليه ابن عقيلة وأجاد في تحقيقه فيه، قال السيوطي: «ولك أن تسأل فتقول: قد سميت سور جرت فيها قصص أنبياء بأسمائهم كسورة نوح، وسورة هود، وسورة إبراهيم، وسورة يونس...، وقصة أقوام كذلك كسورة بني إسرائيل، وسورة أصحاب الكهف، وسورة الحجر...، ومع هذا كله لم يفرد لموسى سورة تسمى به مع كثرة ذكره في القرآن، حَتَّى قال بعضهم: كاد القرآن أن يكون كله موسى، وكان أولى سورة أن تسمى به سورة طه، أو القصص، أو الأعراف، لبسط قصته في الثلاثة ما لم يبسط في غيرها، وكذلك قصة آدم ذكرت في عدة سور، ولم تسم به سورة، كأنه اكتفاء بسورة الإنسان، وكذلك قصة الذبيح من بدائع القصص، ولم تسم به سورة الصافات، وقصة داود ذكرت في ص، ولم تسم به، فانظر في حكمة ذلك» [(١)].

= أو مطلقًا، لأنه، والله أعلم، لم يكن يتمكن هو وأصحابه بمكة من الاجتماع حتى يقيموا بها جمعة ذات خطبة وإعلان بمواعظة، وما ذاك إلا لشدة مخالفة المشركين له، وأذيتهم إياه»، وينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٣٣٨.

(١) الإتقان، للسيوطي٢/ ٣٦٩- ٣٧٠.

أجاب ابن عقيلة عن هذا التساؤل ونظر في الحكمة من اختصاص كل سورة بما سُميت به، مستدركًا ما فات السيوطي، ومُبيِّنا أنَّ وجه الاختصاص بأسماء السور لا يخرج عن أربعة وجوه، هي:

١- طول القصة، ومثَّل لهذا الوجه بسورة (البقرة)، فإنَّ تسميتها بذلك كان من حيث طول قصة البقرة فيها(١).

٢- ابتداء السورة بما سميت به، وذكر ابن عقيلة لهذا الوجه أمثلة كثيرة، منها: سورة(عمَّ)، و(المرسلات)، و(الحاقة)، و(ص)، وغيرها(٢).

٣- التسمية للغرابة، ومثَّل لهذا الوجه كذلك بسورة(البقرة)؛ لأنَّ قصة البقرة لم تذكر في غيرها من السور، والمقصود من التسمية التمييز، وكذلك من أمثلة هذا الوجه: سورة (الأعراف)، وسورة(الحجر)، و(الرعد)، وغيرها الكثير من السور(٣).

٤- مناسبة المسمى لما افتتحت به السورة، ومثَّل لهذا الوجه بسورة (هود)، فإنَّ افتتاحها بقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ ۝٢ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٖ فَضْلَهُۥۖ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٖ كَبِيرٍ ۝٣ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٌ﴾ [هود: ٢ - ٤]، فقال ابن عقيلة: «وليس في سورة هود في قصص أحد من الأنبياء عليهم السلام الاعتناء بشأن هذا المعنى، المفتتح به السورة ما لـ(هود)عليه السلام، وإن طالت قصة (نوح)عليه السلام، فليس فيها ما في قصة (هود)...، ثم قال: فظهر أنَّ وجه تسمية السورة ونسبتها إليه عليه السلام ظهوره بشدة الحجة على المنكرين-والله اعلم-»(٤).

---

(١) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٣٩٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٣٩٣-٣٩٤.

(٤) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٣٩٤.

نقول: وفي تعقيب ابن عقيلة على السيوطي اجتهاد، وتحقيق، مع الاعتناء بالتمثيل، إلا أنَّه لا يخلو من الأقوال المنفردة له، المجردة عن التعضيد والتأكيد، كما هو في القول الأخير، فقد جزم بالقول إنَّه ما من سورة اعتنت بمعنى الافتتاح بها كقصة واردة في القرآن من قصص الأنبياء كما في سورة هود عليه السلام، والناظر في ما حققه البقاعي (٨٨٥هـ) في كتابه (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور)، يدرك مناسبة افتتاح سورة هود لخاتمتها، ولما اختتمت به قبلها من (سورة يونس)، ومقصد الآيات التي أشار إليها ابن عقيلة والتي لا يحصر ذلك الفهم حول النبي هود عليه السلام [(١)]، ليدرك استبعاد ما ذهب إليه ابن عقيلة من القول- والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ٩/ ٢٢٤-٢٣٤.

المبحث الثاني

استدراكات ابن عقيلة في موضوعات تدوين القرآن على السيوطي في إتقانه

نظرًا لقلة عدد أنواع علوم القرآن في موضوعات تدوين القرآن الكريم عند السيوطي، وابن عقيلة، إذ كانت عند السيوطي نوعان، وعند ابن عقيلة ستة أنواع مع ما زاده على السيوطي منها، فإن عدد مسائل استدراكات ابن عقيلة على السيوطي كانت على درجة من القلة تبعًا لذلك، فلم يكن له سوى مسألة واحدة استدركها عليه بها ضمن النوع السابع والثلاثين (علم جمع القرآن وترتيبه)، والذي يقابله النوع الثامن عشر عند السيوطي (في جمعه وترتيبه)، وتفصيلها كالآتي:

في مسألة ترتيب السور في المصحف قال السيوطي بعد أن أورد عددًا من الآثار والأقوال: «والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي وهو أنَّ جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال» [(١)].

استدرك ابن عقيلة على السيوطي وتَعَقَّبه على قوله مُبينًا أنَّه «قد روي عن سيدنا عثمانرضي الله عنه: أن وضع سورة (براءة) بعد (الأنفال) وقَرنَها بها من غير بسملة كان باجتهاد منه، وغايته الاجتهاد برأيه في (براءة) فقط، أما (الأنفال) فهو من السبع الطوال، المعروفة في عهد النبي ﷺ» [(٢)]، ثم ساق ما أخرجه ابن أبي شيبة عن سعيد بن خالد[(٣)] أنه قال: «صلى رسول الله ﷺ بالسبع الطوال في ركعة»، وأتبع ذلك قائلًا: «وقد قال جماعة: إنَّ السبع الطوال آخرها (براءة)، وهذا على جعلهما سورة

(١) الإتقان، للسيوطي ٢/ ٤١١، وينظر: فتح الباري، لابن حجر ٩/ ٤٢، ورواية البيهقي التي أوردها السيوطي ليست في الجزء المطبوع من المدخل.

(٢) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٢/ ١٤.

(٣) في المصنف: (عن مَعبَد بن خالد) وهو تصحيف من ابن عقيلة، ينظر: كتاب: الصلوات، باب: في الرجل يقرن السور في الركعة من رخص فيه، رقم الحديث: ٣٦٩٩، ١/ ٣٢٣.

واحدة، وقد قيل غير ذلك» [(١)]، وساق الرواية التي استدل بها السيوطي على قوله، لكنه ذكرها أنَّها مما أخرجها الحاكم في مستدركه بسنده عن يزيد الفارسي أنَّه قال: «قال: حدثنا ابن عباس، قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة، وهي من المئين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم، ووضعتموها في السبع الطوال فما حملكم على ذلك؟ فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ مما يأتي عليه الزمان، وهو ينزل عليه من السور ذوات العدد قال: وكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من يكتب له، فيقول: «**ضعوا هذه في السورة التي فيها كذا وكذا**» فكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة، وبراءة من آخر القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فقبض رسول الله ﷺ، ولم يبين لنا أنها منها، فظننا أنها منها، فمن ثم قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم» [(٢)]، ثم أوضح ابن عقيلة أن ما ذُكِرَ من اجتهاد سيدنا عثمان رضي الله عنه لا ينفي أنَّ بعض الصحابة اطَّلع على أنها مرتبة كذلك، وأنها سورة مستقلة، لأنَّ ترتيبها على ما ذُكِرَ يدل عليه جمع سيدنا أبي بكر رضي الله عنه، فإنَّ مصحف سيدنا عثمان رضي الله عنه هو على وفق جمع سيدنا أبي بكر رضي الله عنه، وليس فيه مخالفة له في الترتيب، سوى أنَّ عثمان رضي الله عنه جمع الناس على لغة واحدة، وما يدل على كونها سورة مستقلة وجودها مفردة في مصحف أُبي، وابن مسعود، بل إنَّها في مصحف ابن مسعود مكتوب فيها البسملة،

(١) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٢/ ١٤، وينظر: البرهان، للزركشي ١/ ٢٤٤، والإتقان، للسيوطي ٢/ ٤١٢.

(٢) ذكر السيوطي أن ما أخرجه البيهقي هو في المدخل، ولم نقف عليه في المدخل، فلعله في الجزء غير المطبوع من المدخل، أو لعله قد وَهم السيوطي بذكر المصدر عن البيهقي، ووقفنا عليه في دلائل النبوة للبيهقي، باب ما جاء في تأليف القرآن، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر ٩] ، وما ظهر من الآيات فيما نسخ من رسمه وفيما لم ينسخ منه، ٧/ ١٥٣، ومستدرك الحاكم، كتاب: التفسير، تفسير سورة التوبة، رقم الحديث: ٣٢٧٢، ٢/ ٣٦٠.

وفي ذلك أبلغ الدلالة على أنَّ الصحابة قد اطَّلعوا على أنها مستقلة من النبي ﷺ، وإلا لكان صنيعهم كما فعل سيدنا عثمانرضي الله عنه[١]، وختم ابن عقيلة استدراكه هذا على السيوطي بالقول: «والحاصل أن ترتيب آي القرآن وسوره توقيفي» [٢].

نقول: قد وُفِق ابن عقيلة في استدراكه هذا على السيوطي، من غير أن يتحقق من صحة رواية البيهقي التي استند عليها السيوطي واستشهد بها في قوله، ولو تحقق ابن عقيلة من صحة هذه الرواية لكان أجود في استدراكه وأشدَّ قوة، وهذا مما يظهر لمن يتحقق من أمر السند والراوي، كما تحقق منه العلامة المحدث الشيخ أحمد شاكر(ت١٣٧٧هـ) في تعليقه على مسند الإمام أحمد بقوله: «في إسناده نظر كثير، بل هو عندي ضعيف جدًّا، بل هو حديث لا أصل له، يدور إسناده في كل رواياته على يزيد الفارسي، الذي رواه عن ابن عباس...، ويزيد الفارسي اختُلِف فيه، أهو يزيد بن هرمز، أم غيره؟» [٣]، ثم ذكر قول البخاري: «يزيد الفارسي هو ابن هرمز، قَالَ: فذكرته ليحيى -يعني بن سعيد القطان(ت١٩٨هـ)- فلم يعرفه» [٤]، وذكره البخاري أيضًا في كتابه الضعفاء الصغير، وقال نحوًا من قوله في التاريخ الكبير[٥]، وقال الشيخ المحدث أحمد شاكر أيضًا: «وفي التهذيب قال ابن أبي حاتم: اختلفوا في يزيد بن هرمز أنه يزيد الفارسي أم لا، فقال عبد الرحمن بن مهدي(ت١٩٨هـ) فيما سمعت أَبِي يحكي عن علي ابن المديني، يعني عَبد الرَّحْمَنِ بن مهدي، أنه قال: يزيد الفارسي هو ابن هرمز...، وأنكر يحيى بن سَعِيد القطان أن يكونا واحدًا» [٦]، وقال ابن أَبي

(١) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٢/ ١٧.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) ينظر: هامش رقم ٣٩٩ لكتاب مسند الإمام أحمد ١/ ٣٣٢- ٣٣٣.
(٤) وينظر: هامش رقم ٣٩٩ لمسند الإمام أحمد ١/ ٣٣٣، والتاريخ الكبير، للبخاري ٨/ ٣٦٧.
(٥) ينظر: الضعفاء الصغير، للبخاري ١٤٢.
(٦) ينظر: هامش رقم ٣٩٩ لكتاب مسند الإمام احمد ١/ ٣٣٣، وينظر: هامش رقم ٢ لكتاب مصاعد النظر، للبقاعي ١/ ٤٤٤.

حاتم: «فسمعت أَبِي يقول: يزيد ابن هرمز هذا ليس بيزيد الفارسي، هو سواه» [(١)]، ثم أعقب ذلك بالذكر أن يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث، يكاد يكون مجهولًا، هل هو ابن هرمز أم غيره، إضافة على ذكر البخاري له في الضعفاء، وهو بهذا لا يقبل منه حديثًا قد انفرد به[(٢)]، قال الدكتور عبد السميع بعد تفصيلٍ طويلٍ: «فلا علينا إذا قلنا : إنه حديث لا أصل له؛ تطبيقًا للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث...، ويتبيَّن لنا أن هذا الحديث مردود من أصله، لأنَّ متنه تدور حوله الإشكالات، وتوجه إليه الانتقادات التي تطعن في صحته، فضلًا عن أن إسناده ضعيف متهافت لا يصح الاحتجاج برجاله، والقرآن فوق ذلك كله» [(٣)].

وفي المقابل نجد أنَّ هناك من صحح الحديث أو حسنه، فحسَّنه الترمذي[(٤)]، وابن حجر في كتابه (موافقة الخُبْر الخبَر) وقال فيه: «ورجاله رجال الصحيح إلا يزيد الفارسي، فإنَّه بصري مقل، قال أبو حاتم: لا بأس به، وقد قيل: إنَّه يزيد بن هرمز الذي أخرج له مسلم، فإن ثبت ذلك فهو على شرطه»[(٥)]، وصححه الحاكم بناءً على أنَّ يزيد هو ابن هرمز[(٦)]، ومن صحح الحديث من المعاصرين عبد الله

(١) ينظر: هامش رقم ٣٩٩ لمسند الإمام أحمد ١/ ٣٣٣، وتهذيب الكمال، للمزي ٣٢/ ٢٧١-٢٧٢، وهامش رقم ٢ لمصاعد النظر، للبقاعي ١/ ٤٤٤، قال ابن حجر في تقريب التهذيب ٦٠٦: «يزيد ابن هرمز المدني مولى بني ليث وهو غير يزيد الفارسي على الصحيح وهو والد عبد الله ثقة من الثالثة مات على رأس المائة».

(٢) ينظر: هامش ٣٩٩ لمسند الإمام أحمد ١/ ٣٣٤، وهامش رقم٢ لمصاعد النظر، للبقاعي ١/ ٤٤٤-٤٤٥.

(٣) هامش رقم ٢لمصاعد النظر، للبقاعي ١/ ٤٤٥-٤٤٨.

(٤) ينظر: سنن الترمذي، بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ٥/ ٢٧٢، رقم الحديث: ٣٠٨٦.

(٥) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، لابن حجر ١/ ٤٥.

(٦) المستدرك للحاكم ٢/ ٢٤١، رقم الحديث: ٢٨٧٥، و٢/ ٣٦٠، رقم الحديث: ٣٢٧٢.

الجديع في كتابه (المقدمات الأساسية في علوم القرآن) الذي ناقش رأي الشيخ أحمد شاكر[(١)].

نقول: وعلى القول بصحة الحديث من حيث السند، فكيف نفعل بما في المتن من أن ما نُسِبَ لسيدنا عثمانﷺ من القول: «فقُبِضَ رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنَّها منها»؟ فالظاهر أنَّه يعارض قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤][(٢)]، وهذا مما لا يُقال به، والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: المقدمات الأساسية في علوم القرآن، لعبد الله الجديع، هامش رقم (٢) ١٢٤-١٢٧.

(٢) ينظر: هامش رقم ٣ لمحقق الزيادة والإحسان لابن عقيلة ٢/ ١٥.

المبحث الثالث

استدراكات ابن عقيلة في موضوعات قراءة القرآن على السيوطي في إتقانه

إن ما استدركه ابن عقيلة على السيوطي في هذا القسم من أنواع علوم القرآن قليل جدًّا نسبةً لوفرة أنواعه، فقد بلغ عدد المسائل التي استدركها عليه في هذا القسم مسألتان فقط، هما:

أولًا: في علم الأحرف السبعة التي أُنزل القرآن عليها، ذكر السيوطي تأييده للقول الحادي عشر من معنى الأحرف السبعة القائل إن المراد منها هي سبعة أصناف، وذكر أنَّ القائلين به اختلفوا في تعيين السبعة، فقيل أمرٌ، ونهيٌ، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال، واحتجوا بما أخرجه الحاكم في مستدركه، عن ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «كان الكتاب الأول نزل من باب واحد وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب وعلى سبعة أحرف: زاجرٌ وآمرٌ وحلالٌ وحرامٌ، ومحكم ومتشابه، وأمثال» [(١)]، ثم ذكر أقوال العلماء فيه، وأن البعض منهم قد فسَّرَ الحديث الوارد في تفسير الأحرف السبعة بهذا الحديث، ثم نقل أقوال المُخالفين لهذا الرأي، ومنهم قول البيهقي: « المراد بالسبعة أحرف هنا الأنواع التي نزل عليها، والمراد بها في تلك الأحاديث اللغات التي يُقرأ بها» [(٢)]، ونقل عن أبي شامة قوله واحتماله: «أن يكون ذلك تفسيرًا للأبواب، لا للأحرف، أي هذه سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه وأنواعه، أي أنزله الله تعالى كائنًا من هذه الأصناف، لم يقتصر به على صنف واحد، بخلاف ما يحكى أن الإنجيل كله

(١) المستدرك للحاكم، كتاب التفسير، رقم الحديث: ٣١٤٤، ٢/ ٣١٧، وصححه الحاكم، وأخرجه كذلك الطبري في تفسيره ١/ ٦٨.

(٢) الإتقان، للسيوطي ١/ ٣٢٦، وعبارة البيهقي في شعب الإيمان ٣/ ٥٣٥: «المراد بالحروف السبعة اللغات السبع التي هي شائعة في القرآن...».

مواعظ وأمثال» [١]، وسبب تأييد السيوطي لهذا القول ورود هذا الحديث في بعض طرقه «زاجرًا وآمرًا» بالنصب، قال:«أي أُنزل على هذه الصفة في الأبواب السبعة» [٢].

تبع ابن عقيلة في نقله هذا عن السيوطي، وتحقيقه في هذا الحديث عن ابن مسعود، مزيدًا ومستدركًا عليه، بأنَّ الذي حمل العلماء على ذلك الاختلاف وتلك الأقوال هو طلب الجمع بين الحديثين، ويرى أنَّ معنى كل واحد من الحديثين غير الآخر، وأنَّ المقصود من هذا الحديث الإشارة إلى اشتمال القرآن على هذه الأنواع فيكون قول النبي ﷺ في هذا الحديث (زجر وأمر) تفسيرًا للسبعة[٣].

نقول: وفي ميل السيوطي نظر، واستدراك ابن عقيلة عليه وقوله إنَّ حديث ابن مسعود ﷺ (زجر وأمر) تفسيرًا للسبعة أحرف الواردة في قول النبي ﷺ نظر أيضًا؛ فكيف يكون الحديث الثاني تفسيرًا للأول وهو مختلفٌ عنه، وأن معنى كل واحد منهما غير الآخر؟ ولقد تعددت الأقوال في تفسير الأحرف السبعة، واختلفت بعضها عن بعض، وسبب الاختلاف يعود إلى أن الأحرف السبعة لم تتعين بنص من النبي ﷺ ولا بإجماع من الصحابة، إلا أن على مذهب كبار الأئمة فإن معنى الأحرف السبعة هي سبع لغات من لغات العرب[٤]، -والله تعالى أعلم.

ثانيًا: في علم بيان الموصول لفظًا والمفصول معنى، ذكر السيوطي أن بهذا العلم يحصل حلُّ إشكالات وكشف معضلات كبيرة، ومن ذلك قوله تعالى:﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ إلى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٩،١٩٠]، الآية في قصة آدم

(١) المرشد الوجيز، لأبي شامة ١٠٩، وينظر: الإتقان، للسيوطي ١/ ٣٢٧.

(٢) الإتقان، للسيوطي ١/ ٣٢٧.

(٣) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ١/ ٤٩٥- ٤٩٦.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ١/ ٥٧- ٥٨، والمرشد الوجيز، لأبي شامة ٩١، وتفسير البغوي ٤/ ٥٠٧، وتفسير القرطبي ١/ ٤٣، وفتح الباري ٩/ ٢٤.

وحواء، قال السيوطي: «لكن آخر الآية مُشكل، حيث نَسبَ الإشراك إلى آدم وحواء، وآدم نبيٌّ مُكَّلم، والأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوة، وبعدها إجماعًا»[(١)]، ثم ذكر أنَّه لا زال في وقفة من تلك المسألة حتى رأى ما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده عن السدي(ت١٢٧هـ) «قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ قال: هذه فَصلٌ من آية آدم، خاصةً في آلهة العرب»[(٢)]، وساق أيضًا ما أخرجه الصنعاني بسنده عن السدي أيضًا، قال: «هذا من الموصول المفصول»[(٣)]، وقول ابن أبي حاتم: «عن أبي مالك، قال: هذه مفصولة، أطاعاه في الولد، ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾، وقال: هذا لقوم محمدٍ»[(٤)]، قال السيوطي بعد إيراده لتلك الآثار: «فانحلت عني هذه العقدة، وانجلت لي هذه المعضلة، واتضح بذلك أن آخر قصة آدم وحواء ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، وأنَّ ما بعده تخلُّصٌ إلى قصة العرب وإشراكهم الأصنام، ويوضح ذلك تغيير الضمير إلى الجمع بعد التثنية، ولو كانت القصة واحدة لقال: (عما يشركان)...، وحسن التخلص[(٥)] والاستطراد من أساليب القرآن»[(٦)].

نقل ابن عقيلة هذا النوع عن السيوطي وتابعه عليه في أوله، في النوع التاسع والسبعين[(٧)]، فأورد تلك الآثار كلها التي ساقها السيوطي، مع قول السيوطي، ثم

---

(١) الإتقان، للسيوطي ٢/ ٥٧٧.

(٢) في تفسيره، رقم الحديث: ٨٦٦١، ٥/ ١٦٣٥، وأخرجه أيضًا الطبري في تفسيره، رقم الحديث: ١٥٥٢٩، ١٣/ ٣١٥.

(٣) في تفسيره، رقم الحديث: ٩٧٣، ٣/ ١٠٥، والطبري في تفسيره، رقم الحديث: ١٥٥٣١، ١٣/ ٣١٧.

(٤) في تفسيره، رقم الحديث: ٨٦٦٣، ٥/ ١٦٣٥،

(٥) حُسنُ التخلص: هو الانتقال ببراعة من موضوع إلى آخر-يكون الأخير هو المقصود- من غير انقطاع محسوس؛ لشدة الالتئام بينهما، ينظر: الكليات، لأبي البقاء الحنفي ١٥٩، ودستور العلماء، للنكري ١/ ١٩٢، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي ١/ ٣٩٨.

(٦) الإتقان، للسيوطي ٢/ ٥٧٨-٥٧٩.

(٧) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٣/ ٤٧٨-٤٨٥

استدرك عليه بقوله: « كذا ذكر الحافظ السيوطي، وما ذكره لا يجدي، لأنَّ في الآية على ما ذكر من التفسير نسبة الشرك إلى آدم وحواء في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ ﴾، فإذا كان آخر القصة: ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ ﴾ حصل الإشكال ولم يرتفع إلا قوله تعالى: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾»[(١)]، ويرى ابن عقيلة أنَّ الإشكال والشبه على حالها، ولم تنحل المعضلة إلا بتفسير آخر للآية اعتنى به المفسرون، ولم يسمهم، وقال: إنَّ المقصود بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ ﴾ أي:«جعلا أولادهما بتسمية عبد العزى، وعبد مناف على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، ويدل عليه قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وأما من حمل الشرك على آدم وحواء قال: هو شرك طاعة لا شرك عبادة، فإنهما أطاعاه في التسمية على ظن أنه مقرب من الله تعالى»[(٢)].

نقول: لم نجد ابن عقيلة قد استدل بأثر عالم ولا قوله يعضد به رأيه ويقوي قوله، بل إنَّ الأدلة التي ساقها السيوطي تقوي رأيه وترجحه، إضافة على ما وقفنا عليه من أثر عن الحسن البصري الذي أخرجه الصنعاني، والطبري، قال: « إنما عَنيَ بها ذرية آدم من أشرك منهم بعده»[(٣)]، وقال ابن كثير: «وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري رحمه الله في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحواء، وإنما المراد من ذلك المشركون من ذريته، ولهذا قال تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾»[(٤)]، وهذا ما اختاره الرازي أيضًا، وإنما أُسند الفعل لآدم وحواء لأنَّهما الأصل لذريتهما،

(١) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٣/ ٤٨٠-٤٨١.

(٢) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٣/ ٤٨١.

(٣) في تفسيره رقم الحديث: ٩٦٩، ٢/ ١٠٣، وتفسير الطبري ١٣/ ٣١٥.

(٤) في تفسيره ٣/ ٥٢٨.

وآخر الآية يشهد لهذا القول[1]، وإنما ظهر من ابن عقيلة هذا التعقيب على السيوطي واستدراكه عليه لقوله بأن آخر الآية مُشكلة، وهذا على التفسير الأول، أما على التفسير الآخر وهو قول الحسن ومن تبعه من المفسرين فهي ليست بمُشكلة، بل بعضها يشهد لبعض، والله تعالى أعلم.

(١) في تفسيره ١٥/ ٤٢٧، وينظر: أضواء البيان ٢/ ٤٧.

المبحث الرابع

استدراكات ابن عقيلة في موضوعات تفسير القرآن على السيوطي في إتقانه

يمكن وصف قسم موضوعات التفسير لدى السيوطي وابن عقيلة بأنه قسمٌ ضخمٌ من جانبين، هما: الأول: عدد أنواعه، والثاني: محتواه، ومع هذا فإن ما استدركه ابن عقيلة على السيوطي فيه قليل جدًّا قياسًا على تلك الوفرة، فقد بلغ عدد المسائل التي استدركها عليها في هذا القسم سبع مسائل، هي:

أولًا: في علم الوجوه والنظائر، ذكر السيوطي أن له تصنيفًا في هذا العلم أسماه (معترك الأقران في مشترك القرآن)[١].

استدرك ابن عقيلة واعترض على تسمية الكتاب بالمشترك لإيراده في علم الوجوه والنظائر، فليس المشترك اللفظي من الوجوه والنظائر، وعرَّف المشترك اللفظي بأنه اللفظ الواحد الذي يشترك فيه معاني شتى، ومثَّل له بـ(العين) فأنها تطلق، ويراد بها الباصرة، ويراد بها الجارية ويراد بها الذات[٢]، ثم عرَّف الوجوه والنظائر فقال: «إطلاق اللفظ على ما يدخل تحته، أو يشابهه، أو يشاكله في المعاني»[٣]، وذكر أن ابن الجوزي ذكر ذلك في كتابه (الوجوه والنظائر)[٤]، ولم يجعله من المشترك، ونقل منه السيوطي وسمَّاه بالمشترك[٥].

قولنا في ذلك من جانبين: الأول: أن تعريف ابن الجوزي لعلم الوجوه والنظائر هو ذاته تعريف ابن عقيلة للمشترك اللفظي، أي أن السيوطي جعل المشترك من

(١) ينظر: الإتقان، للسيوطي ٣/ ٩٧٥.

(٢) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٥/ ٢١٧-٢١٨.

(٣) المصدر نفسه ٥/ ٢١٨.

(٤) وهو مطبوع باسم (نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر).

(٥) ينظر: نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لابن الجوزي ٨٣، والإتقان، للسيوطي ٣/ ٩٧٥ والزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٥/ ٢١٨.

الوجوه والنظائر على حسب التعريف به، فالمشترك محصورٌ فهمه بتعدد المعاني للفظ واحد، وإنما حصل الخلاف في تعريف الوجوه والنظائر، وقد ذكر السيوطي الأقوال فيه، وهي: إن الوجوه هي اللفظ المشترك لعدة معاني، والنظائر هي كالألفاظ المتواطئة[١]، وقيل النظائر في اللفظ، والوجوه في المعاني[٢]، وعلى هذا وذاك فالمشترك داخل في هذا العلم بمفهومه الجلي، أما الجانب الثاني: فإنَّا وقفنا على كتاب السيوطي، والذي ذكره في الإتقان باسم (معترك الأقران في مشترك القرآن)، فوجدناه باسم (معترك الأقران في إعجاز القرآن)، وهو مؤلف من ثلاثة أجزاء، جعل الجزء الأول منه في عرض وجوه إعجاز القرآن الكريم، وحصرها في خمسة وثلاثين وجهًا، ختمها بالوجه الخامس والثلاثين الذي خصَّه بألفاظ القرآن المشتركة، فبسط القول فيها وفصَّل[٣]، فالأمر متردد بين احتمالين، الأول: أنه من الممكن أن يكون كتابه المسمى(معترك الأقران في مشترك القرآن) مفقود ولم يصل إلينا، أما الاحتمال الثاني: أن السيوطي قد أراد بتسميته هذه لكتابه في معجزات القرآن أن يشير إلى أهمية هذا الجزء من وجوه الإعجاز فسماه به، والله أعلم.

ثانيًا: في العلم ذاته، مثَّل السيوطي لهذا النوع أمثلة عدة من ألفاظ قرآنية مشتركة في اللفظ متعددة المعاني، فذكر اللفظ، ثم ساق مواضع إيراده في القرآن الكريم مع بيان معناه في كلِّ موضع منها، فنقلها عنه ابن عقيلة مع استدراكه وتعقيبه على السيوطي في كل لفظة أورد معانيها، وهي كُثُر، فقد أوصل السيوطي معاني بعضها إلى عشرين معنًا-وهو أقصاها-[٤]، ولا يسع المقام لإيرادها كلها، فسنكتفي بإيراد

(١) قال الجرجاني في التعريفات ١٩٩: «المتواطئ: هو الكلي الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية على السوية، كالإنسان، والشمس؛ فإن الإنسان له أفراد في الخارج، وصدقه عليها بالسوية، والشمس لها أفراد في الذهن، وصدقها عليها أيضًا بالسوية».

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي ١/ ١٠٢، والإتقان، للسيوطي ٣/ ٩٧٥-٩٧٦.

(٣) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي ١/ ٣٨٧- ٣٩٠.

(٤) ينظر: الإتقان، للسيوطي ٣/ ٩٧٨-٩٨٦، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٥/ ٢٢١-٢٣٥.

مثالٍ واحد عليها، وهو لفظة (الهدى) فقد أتى السيوطي بثمانية عشر وجهًا من وجوه معانيها، ومنها:

- بمعنى الثبات، في قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦].

- بمعنى البيان، في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة:٥].

- بمعنى الدين، في قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣].

نقلها عنه ابن عقيلة، ثم بعد إيراد كل معاني لفظة(الهدى)[(١)] قال: «الهداية تطلق على أداة الطريق كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، وتطلق ويراد بها: الإيصال إلى الطريق كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [القصص:٥٦]، وكل هذه المعاني التي ذكرت في الهداية راجعة إلى هذين المعنيين، وإن أُريد بها كذا وكذا فلرجوعه إلى هذا المعنى، فليس هذا من المشترك في شيء» [(٢)].

نقول: وفي استدراك ابن عقيلة إصابة، فقد أشار المفسرون إلى تلك المعاني[(٣)] التي ذكرها ابن عقيلة، مما يقوي ويعضِّد رأيه، والله تعالى أعلم.

ثالثًا: في علم إيجازه وإطنابه ومساواته، ذكر السيوطي خلاف العلماء في القول بأن: هل بين الإيجاز والإطناب واسطة، وهي (المساواة)[(٤)] أم لا؟ مُرجِّحًا القول

---

(١) ينظر: نزهة الأعين النواظر، لابن الجوزي ٦٢٥، والبرهان، للزركشي ١/ ١٠٣-١٠٤، والإتقان، للسيوطي ٣/ ٩٧٨-٩٧٩، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٥/ ٢٢١-٢٢٢.

(٢) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٥/ ٢٢٣.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٢١/ ٤٤٨، و١٩/ ٥٩٨-٦٠٠، وتفسير البغوي ٣/ ٣٩٥، و٤/ ١٢٩، وتفسير ابن كثير ٦/ ٢٤٦، و٨/ ٢٨٦.

(٤) المساواة: هو التعبير عن المراد بتأدية لفظٍ مساوٍ للمعنى، أما الإيجاز: فهو تأدية المعنى بلفظ أقل من المتعارف، والإطناب: هو تأديته بلفظ زائد على المتعارف، ينظر: الصناعتين، لأبي هلال العسكري ١٧٣، و١٩٠، ومفتاح العلوم، للسكاكي ٢٧٦-٢٧٧، وتلخيص المفتاح، للقزويني ٧٢.

الثاني بأن لا واسطة بينهما، وقال بعدم وجوده ولا سيما في القرآن، ولهذا كانت تسمية السيوطي لنوعه هذا مقتصرًا بـ(الإيجاز والإطناب) دون ذكر (المساواة) كما هي تسميته في كتابه (التحبير في علوم التفسير)، إذ ذكر المساواة في عنوان نوعه وقال بها[١]، والظاهر من ذلك أن السيوطي قد بدا له عدم وجود المساواة بعد تصنيفه التحبير، فَبيَّن ذلك في إتقانه، وعنوان ابن عقيلة هو مشابه لعنوان التحبير، وفيه زيادة (المساواة) على ما في الإتقان[٢].

أورد السيوطي تمثيل القزويني للمساواة في كتابه (تلخيص المفتاح) بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر:٤٣][٣]، وفي كتابه (الإيضاح) بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾[الأنعام: ٦٨][٤]، ثم قال: «وتُعُقِّب بأن في الآية الثانية حذف موصوف ﴿ٱلَّذِينَ﴾، وفي الأولى إطناب بلفظ ﴿ٱلسَّيِّئُ﴾، لأنَّ المكر لا يكون إلا سيئًا، وإيجاز بالحذف إن كان الاستثناء غير مفرغ، أي بأحد، وبالقصر في الاستثناء»[٥].

استدرك ابن عقيلة على السيوطي وتعقَّبه من جانبين: الأول: أنَّ بعض المكر غير سيء، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٥٤]، لأنه جواب عنه[٦].

---

(١) ينظر: التحبير، للسيوطي ٢٦٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، والإتقان، للسيوطي ٥/ ١٥٨٤، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١٠٤.

(٣) ينظر: تلخيص المفتاح، للقزويني ٧٢، والإتقان، للسيوطي ٥/ ١٥٨٥، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١٠٥.

(٤) ينظر: الإيضاح، للقزويني ٣/ ١٨٠، وقد ساق القزويني هذه الآية كمثال ثانٍ بعد ما ساق الآية التي أوردها في التلخيص، وجعل قسم (المساواة) هو القسم الأول من أقسام (الإيجاز والإطناب والمساواة)، وينظر: الإتقان، للسيوطي ٥/ ١٥٨٥، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١٠٥.

(٥) الإتقان، للسيوطي ٥/ ١٥٨٥-١٥٨٦، وينظر: عروس الأفراح، للسبكي ١/ ٥٨٤-٥٨٥، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١٠٥.

(٦) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١٠٥.

نقول: أصاب ابن عقيلة باستدراكه هذا، فإنَّ معنى ﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾، هنا هو: الشرك، قاله قتادة، كما أخرجه عنه الطبري، بعد أن فسَّره بقوله: «وإنما عنى أنَّه لا يحل مكروه ذلك المكر الذي مكره هؤلاء المشركون إلا بهم» [(١)]، ثم إنَّ لفظة ﴿ٱلْمَكْرُ﴾، من الألفاظ التي تنقسم إلى محمود ومذموم، فما كان منها متضمن لكل ما هو سيء وقبيح فهو من المذموم، وما كان منها متضمن للمجازاة بالحق والعدل فهو من الحسن المحمود[(٢)]، والله تعالى أعلم.

أما الجانب الثاني: وهو بشأن الاستثناء، فقال ابن عقيلة: «بأن بعض المحذوفات متناسية لا يتوقف عليها تأدية المعنى» [(٣)].

نقول: ورأي ابن عقيلة بأنَّ بعض المحذوفات لا يتوقف عليها تأدية المعنى، فلا يكون هذا إلا بالاستثناء المفرغ، والآية تحتمل الحالين (استثناء مفرغ، وغير مفرغ)، وقد رجَّح السبكي في شرحه على التلخيص في تعليقه على التمثيل بهذه الآية أن الاستثناء فيها غير مفرغ[(٤)]، وفي الحالين فإنَّ في الآية إيجاز قصر، والإيجاز ليس من شرطه إمكان المساواة، فلم يسلم هذا الشاهد بجعله من أمثلتها[(٥)]، والله تعالى أعلم.

رابعًا: في العلم ذاته، في القسم الثاني من قسمي الإيجاز، وهو الإيجاز بالحذف، نقل السيوطي عن ابن هشام (ت٧٦١هـ) في كتابه (مغني اللبيب) شروط الحذف، ومنها: ألا يكون عوضًا عن شيء، فلا تحذف التاء من (إقامة)، و(استقامة)، وأما

---

(١) تفسير الطبري ٢٠/ ٤٨.

(٢) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة، لابن قيم الجوزية ٣٠٥.

(٣) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١٠٥.

(٤) ينظر: عروس الأفراح، للسبكي ١/ ٥٨٥.

(٥) ينظر: الصناعتين، لأبي هلال العسكري ١٧٦، وعروس الأفراح، للسبكي ١/ ٥٨٥، و٦٠٠، والبلاغة ٢ – المعاني لمناهج جامعة المدينة العالمية ٥٠٩.

وقد سار بعض المصنفين على ما ذهب إليه القزويني بالقول بالمساواة في هذه الآية، ينظر: جواهر البلاغة، لأحمد الهاشمي ٢٠٨، وبغية الإيضاح، لعبد المتعال الصعيدي ٢/ ٣٣١.

قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧]، فمما يجب الوقوف عنده، فلا يقاس عليه، وتبعه السيوطي على ذلك(١).

استدرك ابن عقيلة على السيوطي متابعته لقول ابن هشام، بل استنكر ذلك بوصفه أنَّه في غاية الإشكال، مُفسِّرًا قولهم إنَّ المعنى منه: أن هذه اللفظة من القرآن هي من الشواذ التي تسمع ولا يقاس عليها، مُعللًا كلامهم بأنَّه سهو، مما يترتب عليه من البشاعة، وشدَّد النكير على السيوطي لتقليده ابن هشام دون التنبه(٢)، ثم أورد ما قاله الدماميني(ت٨٣٧هـ) في شرح المغني أن قول ابن هشام متعقب، وأورد ما نقله عن الزمخشري في تفسيره لسورة النور قوله: «التاء في إقامة، عوض من العين الساقطة للإعلال، والأصل: "إقوام" فلما أضيفت أقيمت الإضافة مقام حرف التعويض، فأسقطت»(٣)، ثم نقل عن العلماء جواز ترك التعويض بشرط الإضافة، ومنهم الفراء بقوله:«وإنما استجيزَ سقوط الهَاء من قوله ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ لإضافتهم إيَّاه، وقالوا: الخافض وما خَفَض بِمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها فِي الإضافة»(٤)،وهذا تأييد لقول الزمخشري المنقول آنفًا.

نقول: قد أجاد ابن عقيلة في تحقيقه لهذه المسألة، فما نقله عن العلماء كان تعضيدًا لرأيه وتقوية له، والذي أراد إثباته هو أن يحمل كلام الله على الشائع، فهو أولى من حمله على الشاذ؛ لئلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة(٥)، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام ٧٩٤-٧٩٥، والإتقان، للسيوطي ٥/ ١٦١٤، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١١٦-١١٧.

(٢) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١١٧.

(٣) الكشاف، للزمخشري ٣/ ٢٤٣، وينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١١٧، ولم نقف على قول الدماميني في شرحه على المغني في المطبوع، ولقد ذكر محقق الزيادة والإحسان الهامش رقم (١) ٦/ ١١٧ أن قول الدماميني في(تحفة الأريب في شرح مغني اللبيب)، وهو مخطوط ٢٨٩ب، ونقل عنه قوله: «يعني فلا يجوز أن يتعدى، ويجعل أمرًا يقاس عليه».

(٤) معاني القرآن، للفراء ٢/ ٢٥٤، وينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١١٨.

(٥) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١١٨.

خامسًا: وفي العلم ذاته، ذكر السيوطي واحدًا وعشرين نوعًا لإطناب الزيادة – وهو القسم الثاني من قسمي الإطناب–، فاستدرك ابن عقيلة على السيوطي في بعضها بأنها ليست من الإطناب، وهي:

١– النوع الأول، وهو دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد على الجملة، مثل: لام الابتداء، ولام القسم، وغيرها من أدوات التأكيد(١).

قال ابن عقيلة مُستدركًا بذلك على السيوطي بقوله: «وليس الأمر على إطلاقه، بل التأكيد والقسم إن كان الكلام مقتضيه في أصل تأدية المعنى فليس من الإطناب، بل هو من المساواة» (٢).

نقول: أصاب ابن عقيلة في استدراكه هذا، فلو كانت أدوات التوكيد إطنابًا على قول السيوطي، لكانت زائدة على تأدية المعنى، وإن إسقاطها لا يؤثر فيه، لكن ما جيء به على سبيل التوكيد، ولا سيما ما كان في أول الكلام، فلا يكون زائدًا، فهو قد أُحتيج إليه لتأدية أصل المعنى(٣)، والله تعالى أعلم.

٢– النوع الثالث، وهو التأكيد الصناعي، قسَّمه السيوطي على أربعة أقسام، كان القسم الرابع منها: الحال المؤكدة، ومثَّل لها بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩](٤).

استدرك ابن عقيلة على السيوطي بنحو ما فعله في حروف التوكيد، إذ قال إنَّ التوكيد بسائر أنواعه هو من أصل الكلام، وليس من الإطناب، لأنَّ الإطناب هو الزيادة عن أصل الكلام الذي به يتساوى المعنى(٥).

---

(١) ينظر: الإتقان، لسيوطي ٥/ ١٦٤٣.

(٢) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١٤٤.

(٣) ينظر: نتائج الفكر، للسهيلي ٢٦٧، والبحر المحيط، لأبي حيان ١/ ٣٩٦، و٦/ ٢٤١، ومغني اللبيب، لابن هشام ٥٢، و٣٠٠.

(٤) ينظر: الإتقان، للسيوطي ٥/ ١٦٤٥–١٦٤٧.

(٥) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١٤٦.

نقول: وكذا استدراك ابن عقيلة هنا على نحو ما سبق من أن التوكيد وحروفه هو أصل في تأدية المعنى، ولا زيادة فيه، ولا إطناب.

٣- النوع الرابع، التكرير، ذكر السيوطي أن منه: تكرير القصص، كقصة آدم، وموسى، ونوح، وغيرهم من الأنبياء-عليهم السلام-[١].

قال ابن عقيلة مُستدركًا على السيوطي: «إنَّ تكرار القصص ليس من الإطناب في شيء، لأنَّ قصص الأنبياء عليهم السلام أن تُكَرر القصة في أماكن متعددة، وسور مختلفة، بأساليب متنوعة، ولها في كل سورة حكمة، ولطيفة غير ما في السورة الأخرى» [٢].

نقول: أصاب ابن عقيلة في استدراكه هذا، فقد ذكر السيوطي أن البدر بن جماعة ألف في تكرار القصص كتابًا أسماه (المقتنص في فوائد تكرار القصص)، ثم أورد منها سبع فوائد، أذكر منها ما نقله في فائدة تكرارها في كل موضع أن فيها زيادة شيء لم يذكر في الموضع الذي قبله، أو إبدال كلمة بأخرى، كما أن في ألفاظ القصة الواحدة في كل موضع زيادة ونقصانًا، وتقديمًا وتأخيرًا، وأسلوبًا مختلفًا عن أسلوب الموضع الآخر[٣]، فإذا كان هذا الذي ذكره السيوطي من فوائد تكرار القصص، فأين الإطناب في هذا؟ فهو لم يذكر الإطناب في ذكر القصة الواحدة، بل جعل الإطناب في تكرارها! وهو بذكره لتلك الفوائد ناقض كلامه الأول، والله تعالى أعلم.

٤- النوع السادس (البدل)، ذكر السيوطي أن القصد به الإيضاح بعد الإبهام، والنوع السابع (عطف البيان)، ذكر أنه يدل على الإيضاح باسم مختص به[٤].

---

(١) ينظر: الإتقان، للسيوطي ٥/ ١٦٤٨، و١٦٥٤، ومعترك الأقران، لسيوطي ١/ ٢٦٣.

(٢) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١٥٠.

(٣) ينظر: البرهان، للزركشي ٣/ ٢٦-٢٩، والإتقان، للسيوطي ٥/ ١٦٥٥-١٦٥٦.

(٤) ينظر: الإتقان، للسيوطي ٥/ ١٦٦٤- ١٦٦٦.

استدرك ابن عقيلة على السيوطي بجعله البدل، وعطف البيان من الإطناب، وقال: «وليسا منه في شيء، لأنهما مقصودان في أصل الكلام، والإطناب: الزيادة عن أصل الكلام الذي به يتم المقصود»[(١)].

نقول: قال ابن عقيلة قوله هذا بعد أن أورد ما ذكره السيوطي في أنواع الإطناب، بل قد أضاف على ما ذكره السيوطي ما نقله عن ابن هشام من الفروق الثمانية بين البدل وعطف البيان [(٢)]، ومنها: أن عطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل، والآخر: أن عطف البيان ليس في التقدير من جملة أخرى[(٣)]، فإذا كان كذلك، فهو يدل على أنَّ عطف البيان ليس من الإطناب، وهو ما يُعضد رأي ابن عقيلة.

ثم أن السيوطي قد نقل عن الزركشي ما نقله عن ابن السيِّد(ت٥٢١هـ) قوله: «ليس كل بدل يقصد به رفع إشكال يعرض في المبدل منه، بل من المبدل ما يراد به التأكيد، وإن كان ما قبله غنيًا عنه»[(٤)]، وذلك يعني أن أصل البدل هو رفع إشكال يعرض في المبدل منه، وهو يدل على أن البدل ليس من الإطناب، وهو كذلك يُعضد رأي ابن عقيلة، والله تعالى أعلم.

سادسًا: في علم مبهمات القرآن، ذكر السيوطي أن له في هذا العلم تأليفًا لطيفًا، جمع فيه فوائد ما سبقه من الكتب فيه-ذكرها بدءًا-، مع زوائد أخرى، على صغر حجمه[(٥)]، ثم قال بعد ذلك: «ألَّفتُ الكتاب الذي ألفته مذكورًا فيه عزو كل قول

(١) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١٦٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام ٥٩٣-٥٩٧، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٦/ ١٥٧-١٥٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام ٥٩٧، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة للبطليوسي ٦/ ١٥٩.

(٤) رسائل في اللغة، للبطليوسي ٢١٩، وينظر: البرهان، للزركشي ٢/ ٤٥٤، والإتقان، للسيوطي ٥/ ١٦٦٥.

(٥) ينظر: الإتقان، للسيوطي ٦/ ٢٠١٨.

إلى قائله من الصحابة والتابعين، وغيرهم، معزُوًّا إلى أصحاب الكتب الذين خرَّجوا ذلك بأسانيدهم، مُبينًا فيه ما صح سنده وما ضَعُف، فجاء لذلك كتابًا حافلًا لا نظير له في نوعه، وقد رتبته على ترتيب القرآن»[(١)].

نقل ابن عقيلة عن السيوطي قوله هذا، مُعقِّبًا عليه بأن ما ذكره السيوطي في كلامه الأول ظاهرٌ فيه أن كتابه في المبهمات مختصر، ثم أن كلامه الأخير يُصرِّح بأنه كتاب حافل، فظن ابن عقيلة بذلك أنه قد يكون للسيوطي كتابان في المبهمات، ثم ذكر أنه لم يقف على أيٍّ منهما[(٢)].

نقول: وكتاب السيوطي الذي أشار إليه في هذا العلم هو (مفحمات الأقران في مبهمات القرآن)، وهو مطبوع، وظاهر كلام السيوطي بأن كتابه حافل لا يعني ولا يشترط أن يكون كتابًا كبير الحجم، بل قد يكون ما قصده بـأنه: حافل بمحتواه من المحاور المهمة والرئيسة التي ذكرها آنفًا، فقد وصف السيوطي كتابه هذا في مقدمته بقوله:«حوى من الفوائد والزوائد، وحسن الإيجاز، وعزو كل القول إلى من قاله، مخرجًا من كتب الحديث والتفاسير المسندة»[(٣)]، وقوله هذا مطابق لما ذكره في الإتقان من وصفه من أنه مختصر، وحافل، والله تعالى أعلم.

سابعًا: في علم معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر، ذكر السيوطي أنَّ من صنَّف في هذا العلم خلائق من المتقدمين، ذكر منهم الهروي(ت٤١٥هـ) في كتابه (الأزهية)، ومن المتأخرين ابن أم قاسم(ت٧٤٩هـ) في كتابه (الجنى الداني) [(٤)].

استدرك ابن عقيلة على السيوطي في عدم ذكره لابن هشام في كتابه (مغني اللبيب)، بقوله: «أقول: من أحسن من تكلم في الحروف المفردة والأدوات ابن

(١) المصدر نفسه ٦/ ٢٠٢٢.

(٢) ينظر: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٧/ ١٠٤ – ١٠٥.

(٣) مفحمات الأقران في مبهمات القرآن، للسيوطي ٧.

(٤) ينظر: الإتقان، للسيوطي ٣/ ١٠٠٥.

هشام في المغني، فقد أتى في كتاب المغني منها بجملة نفيسة، وهي أفضل أبواب المغني، وقد نقلت عنه في هذا النوع شيئًا مما ذَكر»[١].

نقول: ولقد تتبعنا نوع ابن عقيلة هذا فوجدناه قد نقل كثيرًا من الفوائد عن ابن هشام، منها ما نقله عنه في المعاني الثمانية التي تخرج فيها الهمزة عن الاستفهام الحقيقي[٢]، وكذا في عدة مواضع أخرى[٣].

(١) الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٨/ ٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام ٢٤-٢٧، والزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٨/ ١٠-١١.

(٣) وهي كثيرة، ينظر منها: الزيادة والإحسان، لابن عقيلة ٨/ ١٢، و٢٦، و٢٩، و٣٢، و٣٣ في موضعين، و٣٨-٤٠ في موضعين، و٤١، و٤٢، و٤٨.

الخاتمة

من خلال بحثنا في مسائل استدراكات ابن عقيلة المكي في كتابه (الزيادة والإحسان في علوم القرآن) على السيوطي في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) نستخلص منه نتائج عدة، هي:

أولًا: أن عدد المسائل التي استدرك فيها ابن عقيلة على السيوطي في موضوعات نزول القرآن ثماني مسائل، أجاد القول في ثلاث مسائل منها، وهي:

١ – ردَّ ابن عقيلة على السيوطي في تعقيبه على قول ابن الفرس بأن سورة براءة مدنية إلا آيتين منها، هما: [١٢٨-١٢٩] فإنها مكية، فذكر قول السيوطي بأن هاتين الآيتين هي آخر ما نزل، فلا يمكن عدها من المكي، فصحح ابن عقيلة قول ابن الفرس بتحمِّله أنه قد أراد أنها مكية حُكمًا، لكونها خطابًا لأهل مكة، فحكمها مكي، ثم أوضح بأن هاتين الآيتين هي آخر ما نزل نسبيًّا، لا آخر ما نزل حقيقة.

٢ – تعقب ابن عقيلة على تمثيل السيوطي بآيات عدَّها مما تأخر حُكمه عن نزوله، هي: من سورة القمر، الآية [٤٥]، ومن سورة القصص، الآية [١١]، ومن سورة سبأ، الآية [٤٩]، فأوضح أن دلالة الآيات هي وعدٌ يأتي، أي إنه إخبارٌ غيبي من الله تعالى في موعدة وعدها الله للمسلمين، ولم تكن مما تأخر حكمه عن نزوله.

٣ – أجاب ابن عقيلة على تساؤل السيوطي في الحكمة من اختصاص كل سورة بما سُميت به، مستدركًا ما فات السيوطي، ومُبينًا أن وجه الاختصاص بأسماء السور لا يخرج عن أربعة وجوه، هي: طول القصة، وابتداء السورة بما سميت به، والتسمية للغرابة، ومناسبة المسمى لما افتتحت به السورة.

وكان لابن عقيلة وجهة نظر تُخالف وجهة نظر السيوطي في مسألتين، خرجنا منها بدليل عقلي يثبت رجحان رأي ابن عقيلة من غير تخطيء السيوطي، في مسألة عدِّ أُحد، وحراء من السفري.

ثانيًا: في موضوعات تدوين القرآن لم يكن لابن عقيلة سوى مسألة واحدة استدرك بها على السيوطي، وقد وُفِق في استدراكه هذا، من غير أن يتحقق من صحة رواية البيهقي التي استند عليها السيوطي، ولو تحقق ابن عقيلة من صحة هذه الرواية لكان أجود في استدراكه وأشدَّ قوة، فقد ضعَّف بعض أهل العلم هذه الرواية بل وصفوها بأنَّ لا أصل لها، وفي المقابل نجد أن هناك من صحح الحديث أو حسنه، ولكل فريق منهما اجتهاده ورأيه.

ثالثًا: في موضوعات إقراء القرآن لم يكن لابن عقيلة سوى مسألتين، لم يصب القول في كليهما.

رابعًا: لابن عقيلة في موضوعات تفسير القرآن سبع مسائل استدرك فيها على السيوطي، أصاب القول في خمس منها، وهي:

١ – تحرير ابن عقيلة لتمثيل السيوطي لألفاظ قرآنية مشتركة في اللفظ متعددة المعاني، فإن السيوطي قد ذكر اللفظ، ثم ساق مواضع إيراده في القرآن الكريم مع بيان معناه في كلِّ موضع منها، فنقلها عنه ابن عقيلة مع استدراكه وتعقيبه على السيوطي في كل لفظة أورد معانيها، مع بيان أن جميعها ترجع إلى أصل المعنى، وليست من متعددة المعاني.

٢ – في الجانب الأول من مسألة تعقيب السيوطي على تمثيل العلماء للمساواة بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر:٤٣]، استدرك ابن عقيلة على السيوطي وتعقَّبه أن بعض المكر غير سيء مستشهدًا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٥٤]، لأنه جواب عنه.

٣ – استدرك ابن عقيلة على السيوطي في نقله عن العلماء أن من شروط الحذف ألا يكون عوضًا عن شيء، فلا تحذف التاء من (إقامة)، و(استقامة)، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧]، فمما يجب الوقوف عنده، فلا يقاس عليه، وما

أثبته ابن عقيلة هو أن يحمل كلام الله على الشائع، فهو أولى من حمله على الشاذ، لئلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة.

٤- تحرير ابن عقيلة لذكر السيوطي بعض أنواع إطناب الزيادة، معقبًا عليه أنها ليست من الإطناب، ومبينًا لحال كل نوع منها.

٥- استدرك ابن عقيلة على السيوطي في عدم ذكره لابن هشام في كتابه (مغني اللبيب)، ضمن جملة من صنَّف في علم (معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر)، فقد نقل ابن عقيلة كثيرًا من الفوائد عن ابن هشام في عدة مواضع من حديثه في هذا العلم.

فهرس المصادر والمراجع

١- **الإتقان في علوم القرآن**، للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الطبعة الرابعة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

٢- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م.

٣- **الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ﷺ والثلاثة الخلفاء**، لسليمان بن موسى ابن سالم بن حسان الكلاعي الحميري، أبي الربيع (ت٦٣٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ= ١٩٩٩م.

٤- **الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة**، للأمام عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني أبي القاسم الرافعي(ت٦٢٣هـ)، تحقيق: وائل محمد بكر زهران، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ= ٢٠١١م.

٥- **الإيضاح في علوم البلاغة**، لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبي المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة (د.ت).

٦- **البحر المحيط في التفسير**، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٧- **البرهان في علوم القرآن**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاؤه، ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م.

٨- **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، لعبد المتعال الصعيدي (ت١٣٩١هـ)، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة السابعة عشرة ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

٩- **البلاغة ٢ – المعاني**، المرحلة: بكالوريوس، لمناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية بماليزيا، الطبعة الأولى (د.ت).

١٠- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.

١١- **التاريخ الكبير**، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (ت٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، الطبعة الأولى (د.ت).

١٢- **التحبير في علوم التفسير**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، تحقيق: فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

١٣- **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ =١٩٨٣م.

١٤- **تفسير ابن كثير= تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩ م.

١٥- **تفسير البغوي = معالم التنزيل في تفسير القرآن**، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ= ٢٠٠٠م.

١٦- **تفسير الطبري=جامع البيان في تأويل القرآن**، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير ابن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.

١٧- **تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم**، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة ١٤١٩ هـ ١٩٩٩م.

١٨- **تفسير القرطبي =الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر ابن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤ م.

١٩- **تفسير عبد الرزاق**، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ= ١٩٩٩م.

٢٠- **تفسير مقاتل بن سليمان**، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (ت ١٥٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٣ هـ=٢٠٠٢م.

٢١- **تقريب التهذيب**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سورية، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ= ١٩٨٦م.

٢٢- **تلخيص المفتاح**، للشيخ محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩هـ)، مكتبة البشرى، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

٢٣- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ= ١٩٨٠م.

٢٤- **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى (د.ت).

٢٥- **الدر المنثور**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (د.ت).

٢٦- **دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٢٧- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ= ١٩٨٤م.

٢٨- **رسائل في اللغة**، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) حققها وعلق عليها: د. وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٢٩- **زاد المسير في علم التفسير**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

٣٠- **الزيادة والإحسان في علوم القرآن**، للإمام محمد بن أحمد بن عقيلة المكي (١١٥٠هـ)، تحقيق: فهد علي العندس، وإبراهيم محمد المحمود، ومصلح عبد الكريم السامدي، وخالد عبد الكريم اللاحم، ومحمد صفاء حقي، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٣٦هـ= ٢٠١٥.

٣١- **سنن ابن ماجه**، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمَّد كامل قره بللي، وعَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م.

٣٢- **سنن الترمذي**، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.

٣٣- **السيرة النبوية**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأول ى١٣٩٥ هـ = ١٩٧٦م.

٣٤- **شعب الإيمان**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣ م.

٣٥- **صحيح البخاري**، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي(ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

٣٦- **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى (د.ت).

٣٧- **الصناعتين**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩م.

٣٨- **الضعفاء الصغير**، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٣٩- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبي حامد، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣ م.

٤٠- **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، لمحمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبي الفتح، فتح الدين(ت٧٣٤هـ)، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

٤١- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز ابن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ= ١٩٧٦م.

٤٢- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.

٤٣- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبي البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (د.ت).

٤٤- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر ابن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٤٥- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.

٤٦- **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

٤٧- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م.

٤٨- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥م.

٤٩- **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ابن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٥٠- **مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور**، للحافظ المؤرخ برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي الشافعي(ت٨٨٥هـ)، قدَّم له وحققه وعلق عليه وخرَّج أحاديثه: الدكتور عبد السميع محمد أحمد حسنين، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.

٥١- **المصنف**، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٥٢- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى (د.ت).

٥٣- **معترك الاقران في إعجاز القران**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

٥٤- **المعجم الأوسط**، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، الطبعة الأولى (د.ت).

٥٥- **معجم البلدان**، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ= ١٩٩٥ م.

٥٦- **المعجم الكبير**، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحيقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م.

٥٧- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٥٨- **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ= ١٩٩٩م.

٥٩- **مفتاح العلوم**، ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبي يعقوب (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

٦٠- **مفحمات الأقران في مبهمات القرآن**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٢ م.

٦١- **المقدمات الأساسية في علوم القرآن**، لعبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مركز البحوث الإسلامية ليدز، بريطانيا، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ=٢٠٠١م .

٦٢- **موافقة الخُبر الخبَر في تخريج أحاديث المختصر**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.

٦٣- **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) تقديم وإشراف ومراجعة:

د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى = ١٩٩٦م.

٦٤- **نتائج الفكر في النَّحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ = ١٩٩٢ م.

٦٥- **نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ =١٩٨٤م.

٦٦- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، لإبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي ابن أبي بكر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى (د.ت).

٦٧- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١١١
المقدمة	١١٢
المبحث الأول	١١٥
استدراكات ابن عقيلة في موضوعات نزول القرآن على السيوطي في إتقانه	
المبحث الثاني	١٢٧
استدراكات ابن عقيلة في موضوعات تدوين القرآن على السيوطي في إتقانه	
المبحث الثالث	١٣٢
استدراكات ابن عقيلة في موضوعات قراءة القرآن على السيوطي في إتقانه	
المبحث الرابع	١٣٧
استدراكات ابن عقيلة في موضوعات تفسير القرآن على السيوطي في إتقانه	
الخاتمة	١٤٨
فهرس المصادر والمراجع	١٥١
فهرس الموضوعات	١٦٠